Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/85

مجلة الباحث الاقتصادي

Economic Researcher Review

ISSN: 2335-174
EISSN: 2588-235X

المجلد 7 / العدد 12 ديسمبر (2019)، ص ص 204 - 222

دراسة قياسية لأثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1992-2017)

Econometric Study on the Impact of the Regular Taxation on Economic Growth in Algeria for the Period (1992-2017)

لامية بوحصان[1]، يوسف بركان [2]

Lamya BOUHSSANE [1], Youcef BERKANE[2]

[1] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، مخبر LEMAC، lamya.bouhssane@univ-setif.dz

[2] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، berkaneyoucef@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/08/15 تاريخ القبول: 2019/11/17 تاريخ النشر: 2019/12/30

الملخص :

تطرقت إشكالية الورقة البحثية إلى العلاقة بين الجباية العادية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر للفترة (1992-2017)، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة في جانبها القياسي إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة مما استدعى تطبيق نموذج VAR، كما بينت الدراسة عدم وجود علاقة سببية تتجه من الجباية العادية نحو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، لكن توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو الجباية العادية.

الكلمات المفتاحية: الجباية العادية، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نموذج **VAR.**

تصنيف JEL: H2 ، O42

Abstract :

This research paper dealt with problem of the relationship between the regular taxation and the real GDP (Gross Domestic Product) in Algeria in the period of 1992-2017. The results of this study in its econometric part showed that there is no long-term balance relationship between regular taxation and GDP, which required the application of the VAR model. Moreover, the study also revealed that there is no causal relationship heading from regular taxation to real GDP, but there is a one-way causal relationship from real GDP to normal taxation.

Key words: regular taxation, real GDP, VAR model.

المؤلف المراسل: لامية بوحصان، lamya.bouhssane@univ-setif.dz

1. مقدمة.

تعتبر السياسة المالية من أهم الأدوات التي تملكها الدولة لإدارة الاقتصاد الوطني، سواء تعلق الأمر بالدول المتقدمة أو النامية فهي تستخدم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، الجزائر مثلها مثل بقية الدول قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية، غير أن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية جعل من نمو الناتج الداخلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط فخلال فترة السبعينات والثمانينات اعتمدت الجزائر سياسة مالية توسعية معتمدة على الجباية البترولية، لكن مع حلول سنة 1986 وحدوث ما يعرف بالصدمة النفطية المعاكسة شهد الاقتصاد وضعية صعبة، مما استدعى القيام بإصلاحات اقتصادية موسعة من بينها الإصلاح الضريبي لسنة 1992، سعت الجزائر من خلال هذا الإصلاح إلى إحلال الجباية البترولية بالجباية العادية، وتحويل الضريبة إلى أداة هامة في يد الدولة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية كما تمكنها من استهداف معدل النمو الاقتصادي.

انطلاقا من سنة 1999 عرفت أسعار البترول ارتفاعا ملحوظا، وهو ما سمح باعتماد سياسة مالية توسعية تجسدت من خلال تطبيق برامج الاستثمارات العمومية (2001-2014)، لكن بالرغم من أن الجزائر من بين الدول التي تمكنت من تخطي الأزمة المالية لسنة 2008 بسبب استفادتها من ارتفاع سعر البترول في السنوات السابقة للأزمة، لكن الأزمة المالية الراهنة والتي تسبب فيها الانخفاض الهائل لسعر البرميل من النفط منذ سنة 2014، لم تكن في صالح أغلب الدول التي تعتمد في صادراتها على النفط، حيث تمثل الجباية البترولية النسبة الأكبر من إيرادات الدولة الجزائرية التي تمول بها معظم نفقاتها المسطرة، إن هذه الأزمة أكدت ضرورة تنويع الاقتصاد وإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية للرفع من معدلات النمو الاقتصادي واستدامته.

إشكالية الدراسة: بناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكال التالي:

ما مدى تأثير الجباية العادية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر للفترة (1992-2017)؟

هذا السؤال يقودنا إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما طبيعة الأثر الذي تمارسه الجباية العادية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؟

– هل توجد علاقة تبادلية بين الجباية العادية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المدى القصير والطويل؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية البحث تم تبني الفرضيات التالية:

– هناك أثر ايجابي للجباية العادية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛

– توجد علاقة سببية تتجه من الجباية العادية نحو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المدى القصير.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من الدور المحوري الذي تلعبه الضرائب في تمويل خزينة الدولة لتغطية نفقاتها، خاصة بعد تراجع الإيرادات الجبائية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى عرض وتحليل تطور حصيلة الجباية العادية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر، ثم بناء نموذج قياسي لقياس اثر الجباية العادية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1992-2017).

منهج الدراسة: نعتمد في هذه الدراسة على أسلوبين هما الوصفي التحليلي والقياسي، حيث يتم في الأسلوب الأول تحليل واقع وتطور حصيلة الجباية العادية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال فترة الدراسة، بينما يتم في الأسلوب الثاني استخدام الأساليب القياسية لقياس اثر الجباية العادية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر.

هيكل الدراسة: لمعالجة إشكالية البحث قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور، تناولنا في المحور الأول بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، ثم عرضنا في المحور الثاني تطور حصيلة الجباية العادية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر ، أما المحور الاخير فخصص لإجراء الدراسة القياسية.

2. الدراسات السابقة:هناك الكثير من الدراسات التي تناولت الضرائب (كمستوى إجمالي أو هيكل ضريبي) وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، باستخدام أدوات مختلفة وبالتطبيق على عينات مختلفة من الدول Lee and Gorden (2005); Bania et al (2007); Arnold et al (2011); Mertens and Ravn (2013); Gale et al (2015); Ojong et al (2016)توصل Engen and Skinner إلى أن زيادة الضرائب بنسبة 2,5% تؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,2-0,3%، أما Folster and

Henrekson فقد درسا العلاقة بين العبء الضريبي (الضرائب كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) ومعدل النمو الاقتصادي، توصلا إلى أن الزيادة في العبء الضريبي بنسبة 10% تؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 1%، وفي دراسة أخرى ل Gemmell et al (2011) طبقت على 17 دولة من دول (OCDE) خلال الفترة (1970-2004)، توصلوا من خلالها إلى أن الضرائب المباشرة (الضرائب على الدخل والضرائب على الأرباح) تؤثر بشكل سلبي على معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل، اختبر Ahmad et al(2013) اثر الضرائب على معدل النمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة (1976-2011)، وتوصلوا إلى أن الضرائب لها اثر سالب ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن الزيادة في الضرائب بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,08%، وفي دراسة أخرى ل Ahmad and Sial (2016) اختبرا من خلالها العلاقة بين الإيرادات الضريبية الإجمالية ومعدل النمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة (1974-2010) باستعمال نماذج ARDL، وتوصلا إلى أن الضرائب لها أثر سالب ومعنوي على معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث أن زيادة الضرائب بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 1,25%، في حين درس Ofoegbu et al (2016) العلاقة بين الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا خلال الفترة (2005-2014)، توصلوا إلى أن الضرائب تؤثر بشكل ايجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي (Branimir Kalas, (2017), p p 484-485).

في المقابل أظهر جانب آخر من الدراسات عدم معنوية أو محدودية أثر الضرائب على النمو الاقتصادي، على سبيل المثال أشارت دراسة Trela and Whalley (1990) إلى ضعف الدور الذي لعبته السياسة الضريبية في تفسير النمو الاقتصادي الذي شهدته كوريا خلال الفترة من بداية الستينات حتى أواخر الثمانينات من القرن الماضي، كذلك توصل Mendoza et al (1995) في دراسة مطبقة على 18 دولة متقدمة خلال الفترة(1965-1991) إلى وجود آثار معنوية لتوليفة الضرائب (الضرائب على دخول عوامل الإنتاج والضرائب على الاستهلاك) على معدل الاستثمار الخاص، إلا أن الأثر على معدل النمو الاقتصادي كان محدودا جدا أو

غير معنوي، وهو ما يتفق مع تنبؤات فرضية (1964) Harburger الخاصة بحيادية الهيكل الضريبي بالنسبة للنمو الاقتصادي (إسراء عادل الحسيني، (2017)، ص 88).

3. تحليل تطور حصيلة الجباية العادية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1992-2017).

1.3. تحليل تطور حصيلة الجباية العادية.

تنقسم الإيرادات الضريبية في الجزائر إلى إيرادات ضريبية عادية أو ما يسمى في الجزائر بالجباية العادية والإيرادات البترولية أو ما يعرف بالجباية البترولية، تساهم هذه الأخيرة بنسبة أكبر من 50 % من الحصيلة الجبائية في حين تبقى مساهمة الجباية العادية متواضعة رغم أن الهدف الأول للإصلاح الضريبي لسنة 1992 هو إحلال الجباية البترولية بالجباية العادية.

شكل 1. تطور حصيلة الجباية العادية والإيرادات العامة في الجزائر للفترة (1992-2017)

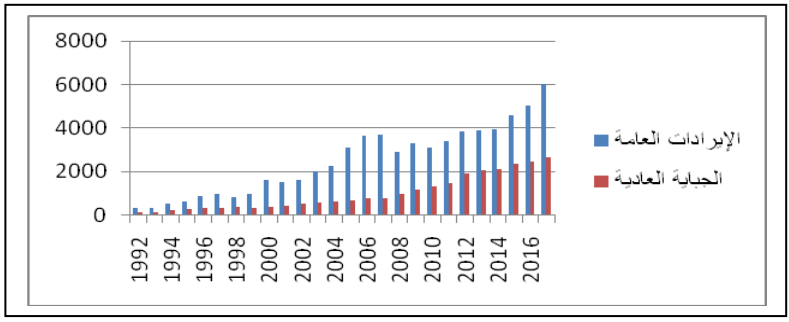

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المحصلة من المصادر التالية:

- Rétrospectives statistiques 1962-2011 , « Finance publique », p 216.
- **الديوان الوطني للاحصائيات**، "الجزائر بالارقام نتائج 2013-2015"،نشرة 2016، رقم 46.
- **بنك الجزائر**، (ديسمبر 2018)، "حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018".

عرفت الجباية العادية ارتفاعا منذ سنة 1992 وهذا راجع إلى الإصلاحات التي قامت بها الحكومة في قطاع الضرائب للرفع من فعاليته، حيث ارتفعت إيرادات الجباية العادية من 108,9 مليار دولار سنة 1992 إلى 314,8 مليار دولار سنة 1999، إلا أن نسبة هذه الإيرادات من إجمالي الإيرادات العامة غير مستقرة بحيث ترتفع أحيانا وتنخفض أحيانا أخرى،

وهذا راجع إلى عدة عوامل أهمها: ضعف أداء المؤسسات العمومية، كثرة الإعفاءات الرامية إلى تشجيع الاستثمار، وجود توجه كبير نحو التهرب الضريبي الناجم عن الحجم الكبير للقطاع الموازي وضعف تأهيل الإدارة الضريبية، تطور الحصيلة الجبائية البترولية الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول باستثناء سنة 1998، وانخفاض قيمة الدينار مما يؤثر إيجابا على الحصيلة بالدينار الجزائري (قدي عبد المجيد، (2002)، ص 6).

شهدت إيرادات الجباية العادية تطورا ملحوظا ابتداء من سنة 2002 حيث بلغت 482.9 مليار دج أي بنسبة 30,1 % من الإيرادات العامة، وقد استمرت في التحسن من سنة لأخرى لتصل سنة 2008 إلى 965,3 مليار دج ما يمثل 33,3 % من الإيرادات الإجمالية، ويرجع هذا التحسن في إيرادات الجباية العادية إلى عدة عوامل نذكر منها: تطبيق تقنية الاقتطاع من المصدر فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي، والإجراءات المتخذة من طرف الدولة في محاربة الغش الضريبي والتهرب الضريبي، بالإضافة إلى تحسن الوضعية المالية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص مما أدى إلى ارتفاع حصيلة الضريبة على أرباح الشركات.

استمرت حصيلة الجباية العادية في الارتفاع خلال الفترة (2010-2014) حيث بلغت 1297,9 مليار دج سنة 2010 أي بنسبة 42,6% من الإيرادات العامة لتصل سنة 2014 إلى 2091,5 مليار دج، ترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع الضرائب على السلع والخدمات والرسوم الجمركية.

بلغت الإيرادات الضريبية 2422,9 مليار دج سنة 2016 مقابل 2354,7 مليار دج سنة 2015، أي ارتفاع بنسبة 2,3% فقط مقابل 12,6% سنة 2015، نتج هذا التباطؤ النسبي في الإيرادات الضريبية عن الارتفاع الضعيف في الضرائب على المداخيل والأرباح (69,3 مليار دج) والضرائب على السلع والخدمات (32,9 مليار دج) والانخفاض في الإيرادات الجمركية (بنك الجزائر، (2017)، ص 71).

سجلت حصيلة الجباية العادية ارتفاعا بنسبة 8.6 % سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، حيث انتقلت من 2422.9 مليار دج إلى 2630 مليار دج، وهذا راجع إلى الضغط الضريبي المتزايد الذي يمس شرائح معينة، خاصة المستخدمين الذين يمثلون نصيبا معتبرا من التحصيل الجبائي عبر الضريبة على الدخل الإجمالي.

2.3. تحليل تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

يتضح من خلال الشكل رقم (2) أن النمو الاقتصادي في الجزائر عرف معدلات ضعيفة جدا مع بداية التسعينات، لتعرف أقصاها سنة 1992 بمعدل نمو 1.8 %، وذلك تأثرا بانخفاض أسعار البترول سنة 1986 ونتيجة للمرحلة الانتقالية للجزائر نحو اقتصاد السوق، ومع بداية سنة 1995 سجل معدل النمو الاقتصادي 3,8 % لينخفض بعدها إلى 1,1 % سنة 1997 ليشهد قفزة بمعدل 5,1 % سنة 1998 ليعاود الانخفاض مجددا بعدها. وهي معدلات نمو متذبذبة والأمر راجع إلى برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي وانخفاض حجم الاستثمارات في الجزائر خلال فترة التسعينات.

يعتبر استهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من بين أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، حيث نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت تحسنا ملحوظا خلال هذه الفترة، إذ وصلت إلى مستوى 7,2 **%** سنة 2003، وهذا راجع إلى التحسن في معدلات النمو في قطاع المحروقات بين سنتي 2001 و2003، لكنها تراجعت إلى مستوى 4,3 % سنة 2004.

شكل2. تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر من 1992 إلى 2017

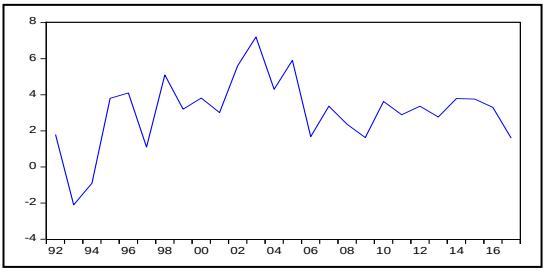

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

http://data.albankaldawli.org/country/algeria

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، لكن بالرغم من ارتفاع نسبة الإنفاق العمومي إلى الناتج الحقيقي من 28 % سنة 2000 إلى 42 % سنة 2009، إلا أن معدلات النمو الاقتصادي ظلت متواضعة حيث لم تتعدى 5 % إلا نادرا كما هو الحال سنة 2005 ب 5,9 %، في حين تراجعت إلى 1,6 % سنة 2009 بسبب تراجع

متوسط السعر السنوي لبرميل النفط إلى 62 دولار بعد أن كان في حدود 100 دولار سنة 2008 (عبد الله قوري يحي، ص 7)، ويرجع انخفاض الأسعار إلى انخفاض الطلب على النفط والغاز مع بداية الأزمة المالية العامية أواخر سنة 2007 من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأوبك.

شهد معدل النمو الاقتصادي تحسن بداية 2010 حيث أنه انتقل من 1,63 **%** سنة 2009 إلى معدل نمو 3,63 %، ليبقى على هذه الوتيرة إلى غاية سنة 2014، حيث يبقى تأثير نمو قطاع المحروقات واضحا جدا على معدل النمو العام الذي عرف انخفاضا بفعل تراجع أسعار النفط ليعرف تحسن سنة 2014 بمعدل نمو 3,79 %.

على الرغم من التراجع الحاد في أسعار النفط، تمكنت الجزائر من الاحتفاظ بمعدل نمو اقتصادي جيد سنة 2015 قدر ب 3,76%، إلا أنه تراجع بشكل طفيف سنة 2016 ليبلغ 3,3% (تحسن نشاط قطاع المحروقات سنة 2016 حيث بلغ معدل نمو 7,7% مقابل 0,2% سنة 2015) (بنك الجزائر، (2017)، ص 21).

خلال سنة 2017 شهد النشاط الاقتصادي تباطؤا واضحا، بسبب التراجع القوي في نشاط قطاع المحروقات، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 1,4 %، في المقابل بقي النمو خارج المحروقات مستقر نسبيا، حيث بلغ 2.2 % (بنك الجزائر، (ديسمبر 2018)، ص 4).

4. الدراسة القياسية.

لقياس أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر اعتمدنا على بيانات سنوية تمتد على طول الفترة (1992-2017)، بالنسبة لمتغيرات الدراسة يمكن تعريفها على النحو التالي:

- Ltaxr: تمثل لوغاريتم الإيرادات الضريبية العادية بالقيم الحقيقية مقاسة بالمليار دج؛
- Lpibr: تمثل لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقاس بالمليار دج كمتغير معبر عن النمو الاقتصادي.

إن الغرض من استعمال المتغيرات بقيمها الحقيقية بدلا من قيمها الاسمية هو الحفاظ على نوع العلاقة الاقتصادية الموجودة بين المتغيرات أما الهدف من إدخال اللوغاريتم على البيانات هو تخليص السلاسل الزمنية من مشكلة عدم ثبات التباين.

1.4. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

سنجري في هذه المرحلة اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار (ADF) مع استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير نماذج هذه السلاسل، وباستخدام برنامج Eviews 9. يبين الجدول الموالي نتائج هذا الاختبار لمتغيرات الدراسة في الحالتين المستوى والفروق الأولى.

جدول 1. نتائج اختبار جذر الوحدة ADF على متغيرات الدراسة

		المستوى				
		النموذج**C**	النموذج**b**	النموذج**a**	النموذج**C**	النموذج**b**
Ltaxr		-2.41 [0 .37]			-5.09 [0.0022]	-5.26 [0.0003]
Lpibr		-1 .35 [0.8519]	-0.65 [0.8414]	2.43 [0.9948]	-4.39 [0.0100]	-4.39 [0.0022]
القيمة الحرجة	%**1**	-4.37	-3.72	-2.66	-4.39	-3.74
	%**5**	-3.60	-2.99	-1.96	-3.61	-2.99
	%**10**	-3.24	-2.63	-1.61	-3.24	-2.64

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews9

تبين لنا من نتائج اختبار ديكي فولر المطور مايلي:

– السلسلة الزمنية Ltaxr غير مستقرة في المستوى لان القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة كانت أقل من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة، ومن ثم قبول فرضية العدم (وجود جذر الوحدة). عند أخذ الفرق الأول أصبحت السلسلة Ltaxr مستقرة، مع العلم أن النموذج الأنسب هو النموذج b(وجود ثابت فقط).

– السلسلة الزمنية Lpibr غير مستقرة في المستوى لأن القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة كانت أقل من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة، ويتضح ذلك من خلال قيمة الاحتمال التي تظهر بأنها أكبر من 0.05، عند أخذ الفرق الأول أصبحت السلسلة Lpibr مستقرة، مع العلم أن النموذج الأنسب هو النموذج b(وجود ثابت فقط).

إن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة غير مستقرة في المستوى لكنها تصبح مستقرة في الفرق الأول، وهذا يعني أن هناك احتمال وجود تكامل مشترك.

2.4. اختبار التكامل المشترك.

يرتكز اختبار التكامل المشترك على الخوارزمية التي اقترحها Engle and Granger (1987) وهي طريقة على مرحلتين:

الخطوة الأولى: اختبار درجة تكامل المتغيرين

الشرط الضروري للتكامل يتمثل في أن السلسلتين ينبغي أن تكونا متكاملتين من نفس الدرجة (الرتبة).

الخطوة الثانية: تقدير العلاقة طويلة المدى

إذا كان الشرط الضروري محققا، فينبغي تقدير العلاقة طويلة المدى بين المتغيرين $Y_t = bX_t + a + \varepsilon_t$ بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

من أجل قبول علاقة التكامل المشترك، يجب أن تكون سلسلة بواقي التقدير $\hat{\varepsilon}_t$ مستقرة (محمد شيخي، (2011)، ص 292).

بما أن السلسلتان Ltaxr وLpibr متكاملتان من الرتبة الأولى نقوم بتقدير العلاقة طويلة المدى بالاعتماد على ة:

$$Lpibr = 3.09 + 0.87Ltaxr + \varepsilon_t$$
$$(8.61) \qquad (15.56)$$
$$() \ t\text{-Statistic}$$

بعد اختبارنا لاستقرارية بواقي هذا النموذج وجدنا أنها غير مستقرة، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي لا توجد علاقة توازن طويل الأجل بين الجباية العادية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبالتالي تطلب الأمر إتباع نموذج VAR.

3.4. تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR.

قبل تقدير نموذج Var لابد من اختيار فترة الإبطاء المثلى، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير أهمها: معيار Akaike (AIC)، معيار Schwarz (SC) ومعيار Hannan and Quin (HQ).

عند تطبيق هذه المعايير تم اختيار فترة الإبطاء 1. يكتب نموذج الانحدار الذاتي VAR(1) للمتغيرات محل الدراسة كمايلي:

$$LPIBR = 1.07*LPIBR_{t-1} - 0.09LTAXR_{t-1}+0.03$$
$$(0.08) \quad (8.41) \qquad (-0.76)$$

$$\overline{R^2} = 0.965 \; R^2 = 0.968$$

يتضح من خلال النموذج أن أثر الجباية العادية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو أثر سالب ضعيف وغير معنوي.

لدينا معامل التحديد المعدل يساوي 0,96 وهذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مفسر بنسبة 96% بقيمه السابقة والقيم السابقة للجباية العادية.

4.4. اختبارات التشخيص.

بعد القيام بعرض نموذج الانحدار الذاتي لابد من اختبار صلاحيته كمايلي:

أ. **دراسة استقرارية بواقي النموذج.**

للتأكد من مدى استقرارية بواقي النموذج نستخدم اختبارات الجذور المتعددة، حيث تعتبر نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة إذا كانت كل الجذور أقل من 1. الشكل أدناه يبين نتائج هذا الاختبار:

شكل 3. اختبار AR

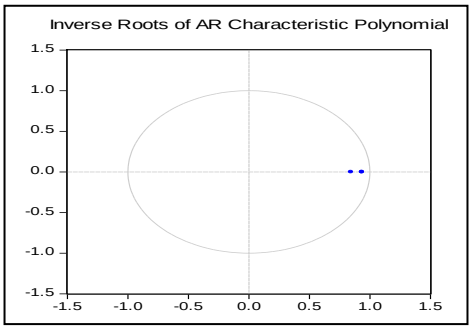

المصدر: مخرجات Eviews 9

يتبين من خلال الشكل أن مقلوب الجذور الأحادية لكثير الحدود داخل الدائرة الأحادية ومنه النموذج VAR(1) مستقر.

ب. **دراسة الارتباط الذاتي لبواقي النموذج.**

للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج نستخدم اختبار LM، حيث تنص الفرضية الصفرية على عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج. النتائج ملخصة في الجدول التالي:

جدول 3. اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

VAR Residual Serial Correlation
LM Tests
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h
Date: 01/05/19 Time: 15:13
Sample: 1992 2017
Included observations: 25

Lags	LM-Stat	Prob
1	1.246003	0.8705
2	3.387478	0.4952
3	0.692260	0.9523
4	4.635734	0.3268
5	4.826598	0.3056

Probs from chi-square with 4 df.

المصدر: مخرجات Eviews 9

يشير الجدول إلى قبول الفرضية الصفرية أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج لان القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5%.

ت.**اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي**. للكشف عن طبيعة توزيع بواقي النموذج نستخدم اختبار (Jaque-Berra). الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 4. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.298008	2	0.8616
2	1.835098	2	0.3995
Joint	2.133107	4	0.7113

المصدر: مخرجات Eviews 9

يتضح من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5%، هذا يعني قبول الفرضية الصفرية أي أن سلسلة بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

5.4. التحليل الهيكلي لنموذج الانحدار الذاتي (1)VAR

أ. دراسة السببية بين المتغيرات

الجدول التالي يوضح نتائج اختبار السببية ل Granger بين متغيرات الدراسة.

جدول 5. اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/05/19 Time: 15:24
Sample: 1992 2017
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LTAXR does not Granger Cause LPIBR	25	0.57222	0.4574
LPIBR does not Granger Cause LTAXR		12.1258	0.0021

المصدر: مخرجات Eviews 9.

من خلال الجدول وبالاعتماد على قيمة الاحتمال (Prob=0 .457) نقبل الفرضية الصفرية أي أنه لا توجد علاقة سببية من الجباية العادية اتجاه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، لكن توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو الجباية العادية (Prob=0.0021).

ب. تحليل الصدمات.

يسمح تحليل الصدمات بقياس الأثر غير المفاجئ في متغير عشوائي معين على باقي المتغيرات المكونة لشعاع الانحدار الذاتي، و حسب تقديرات دالة الاستجابة الفورية الممتدة على أفق عشر سنوات كما هو موضح في الملحق رقم (1)، فإنه في حالة ما إذا حدثت صدمة ايجابية في الجباية العادية مقدرة بوحدة واحدة في السنة الأولى، لا يؤدي هذا إلى أي تغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السنة الأولى، لكن ابتداء من السنة الثانية سيتولد عن هذه الصدمة اثر سلبي صغير جدا لا يتجاوز 0.02 وحدة معيارية.

من جهة أخرى، ستولد صدمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أثر معنوي ايجابي على الجباية العادية على طول فترة الاستجابة، إذ ستصل إلى حدود 0.111 وحدة معيارية.

ت. **تحليل التباين:**

إن الهدف من تحليل التباين هو معرفة مدى مساهمة كل متغير في تباين خطأ التنبؤ، و من خلال جدول تحليل التباين للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أنظر الملحق رقم 2) يتضح أنه تقريبا 98% من تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ترجع إلى المتغير نفسه على المدى المتوسط والطويل (100% على المدى القصير)، من جهة أخرى تخضع تقلبات الجباية العادية إلى المتغير نفسه على المدى القصير، أما على المدى المتوسط والطويل فتساهم صدمات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تفسير معظم التقلبات.

5. تحليل النتائج.

توصلنا من خلال اختبار التكامل المشترك أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الجباية العادية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما تطلب الأمر تطبيق نموذجVAR .

بعد تقدير النموذج لاحظنا وجود أثر سالب ضعيف غير معنوي، وهذا يعني أن السياسة الضريبية المطبقة في الجزائر ليس لها أثر مباشر معنوي على النشاط الاقتصادي، وهي نفس

النتيجة التي توصل إليها الباحث عبد الله قوري يحي في دراسته حول " آثار السياسة المالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر" (عبد الله قوري يحي، ص 24). جاء اختبار السببية ليؤكد على صحة النتيجة المذكورة سابقا، حيث توصلنا من خلاله إلى عدم وجود علاقة سببية تتجه من الجباية العادية نحو الناتج المحلي الحقيقي.

إن غياب العلاقة بين الجباية العادية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر يرجع إلى عدة عوامل أهمها:

- الاعتماد الكبير على الجباية البترولية في تمويل النفقات العامة (بما فيها نفقات التسسير)، فبالرغم من ارتفاع حصيلة الجباية العادية نتيجة الإصلاحات التي مست النظام الضريبي، فان ذلك لم يمكن من احترام القاعدة الذهبية للميزانية بضرورة تمويل النفقات العادية (نفقات التسيير) بموارد عادية، وذلك لنمو نفقات التسيير بمعدلات أكبر من معدلات نمو الإيرادات، مثلا في سنة 2011 لم تساهم الجباية العادية إلا بنسبة 21% من النفقات العامة، بل لم تستطع حتى تغطية نفقات التسيير، إذ ساهمت بنسبة 46.5% سنة 2014، وهذا راجع إلى الزيادات في الأجور (ضخ المخلفات المالية التي تضمنها القانون الرجعي للأجور) وتوفير مناصب مالية جديدة؛

- تميزت معدلات الضغط الضريبي خارج المحروقات بالضعف، وهي تقدر في المتوسط بنسبة 16% خلال الفترة (2000-2015)، وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع المستوى الذي وضعه كولين كلارك الذي يقدر ب 25%، وعليه نستنتج عدم مردودية النظام الضريبي بعد الاصلاح الجبائي لسنة 1992 (بينت العديد من الدراسات فشل عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية بالرغم من الإجراءات التي قامت بها الدولة من بينها: دراسة كمال رزيق وسمير عميور، جمام محمود (2009)، بكريتي بومدين (2015))، ويرجع السبب إلى عدم توسع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ضف إلى ذلك استفحال ظاهرة التهرب الضريبي (بلغت قيمته ما يقارب 600 مليار دج خلال الفترة 1990-2011)، كما تبين من خلال دراسة فعالية التحفيزات الضريبية التي تضمنها النظام الضريبي الجديد في إحداث استثمارات جديدة أنها لم تنجح في خلق أوعية ضريبية جديدة، والسبب في ذلك يرجع إلى غياب الاستقرار

التشريعي، السياسي والأمني بالدرجة الأولى، وعدم توفر بنية تحتية تستجيب لمتطلبات الاستثمار؛

– حسب منتدى الاقتصاد العالمي دافوس، فان الجزائر تحتل المرتبة الأولى إفريقيا والمرتبة الرابعة عالميا من حيث فرض الضرائب بمعدل 72.7%، هذا التصنيف يشير إلى لجوء الحكومة الجزائرية إلى زيادة الضرائب والرسوم لتعويض انخفاض الجباية البترولية ومواجهة العجز الموازني، وهذا ما قد يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي وحصيلة الجباية العادية في المدى المتوسط، أي أن كثرة الضرائب تقتل الضرائب (Global (Arthur laffre competitiveness index 2016-2017, p 97)؛

– عدم الكفاءة في الإنفاق العام وانتشار الفساد من العوامل التي تقلل من الآثار الموجبة المحتملة للضرائب، وذلك لارتباطها بتوفير المواد اللازمة للإنفاق العام المنتج، حيث صنفت الجزائر ضمن الدول الأكثر إسرافا وهدرا للإنفاق الحكومي وفقا لمؤشر الإسراف في الإنفاق الذي يتضمنه تقرير التنافسية العالمية.

6.الخاتمة.

تعتبر السياسة المالية إحدى أهم أدوات تحفيز النمو الاقتصادي، كما أن أدواتها المتمثلة أساسا في الإنفاق العام والضرائب لها القدرة على تغيير اتجاهات نمو الناتج المحلي الإجمالي، لكن بما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي وبالتالي فهو مرهون باستقرار أسعار النفط العالمية واستقرار اقتصاديات الدول المتقدمة، لذلك فان أي صدمة تحدث في أسعار النفط أو اقتصاديات الدول المتقدمة تؤثر على الاقتصاد الوطني، وعليه يمكن القول أن دور السياسة المالية محدود في الجزائر وأن نجاحها يتوقف على الاستقرار السياسي والانفتاح الاقتصادي.

يمكن إعطاء التوصيات التالية:

– الاهتمام بالجباية العادية من خلال توسيع الأوعية الضريبية وتقليص محاولات الغش والتهرب الضريبي من خلال نشر الوعي الضريبي قصد تغيير الذهنيات المعادية للضريبة؛

– عدم المغالاة في فرض ضرائب جديدة وتخفيف العبء الضريبي على المستثمرين وتقديم حزمة من الحوافز الضريبية التشجيعية لهم؛

– ضرورة إجراء إصلاحات في مجال الإدارة الضريبية لتحسين أدائها، من خلال رفع الكفاءة الفنية للموظفين وإتباع أساليب متطورة في عملية تحصيل الضرائب؛

– السعي قدر الإمكان نحو تحقيق العدالة في النظام الضريبي عن طريق عقلنة الامتيازات الجبائية؛

– ضرورة التخفيف من الضرائب غير المباشرة والاعتماد أكثر على الضرائب المباشرة من خلال تشجيع الاستثمار؛

– ضرورة تنويع الاقتصاد من خلال التوجه نحو القطاع الصناعي والسياحي والزراعي وكذا القطاع الخدماتي، وهذه القطاعات يجب أن تعمل في ظل مناخ أعمال ملائم، ويعتبر النظام الجبائي أحد مكونات مناخ الأعمال.

الملاحق:

ملحق 1. تحليل الصدمات

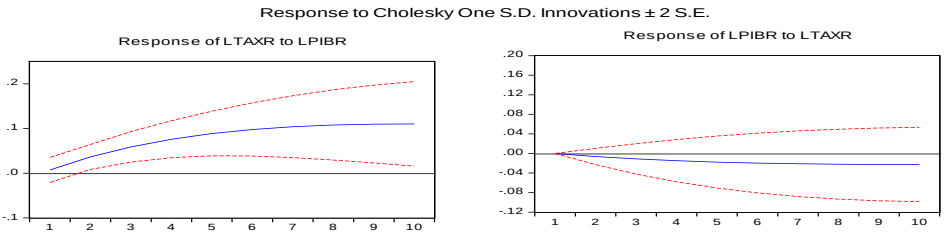

المصدر: مخرجات Eviews 9

ملحق 2. تحليل التباين

Variance Decomposition of LPIBR:

Period	S.E.	LPIBR	LTAXR
1	0.093991	100.0000	0.000000
2	0.137136	99.79098	0.209021
3	0.171943	99.44644	0.553560
4	0.201911	99.05490	0.945103
5	0.228290	98.66069	1.339315
6	0.251710	98.28528	1.714720
7	0.272572	97.93822	2.061779
8	0.291171	97.62281	2.377190
9	0.307748	97.33913	2.660874
10	0.322511	97.08564	2.914358

Variance Decomposition of

Period	S.E.	LPIBR	LTAXR
1	0.070386	1.097030	98.90297
2	0.093565	15.71792	84.28208
3	0.115447	36.30438	63.69562
4	0.139650	54.41544	45.58456
5	0.165715	67.31204	32.68796
6	0.192462	75.76472	24.23528
7	0.218891	81.18901	18.81099
8	0.244315	84.68883	15.31117
9	0.268317	86.98169	13.01831
10	0.290670	88.51067	11.48933

Cholesky Ordering: LPIBR LTAXR

المصدر: مخرجات Eviews 9.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- **إسراء عادل الحسيني**، (2017)، " العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.
- **محمد شيخي**، (2011)، " طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات"، دار الحامد، الأردن، الطبعة الأولى.

المقالات:

- **بكريتي بومدين**، (جويلية 2015)، " الجباية العادية كمصدر هام للإيرادات العامة في الجزائر: دراسة اقتصادية وقياسية "، مجلة الإستراتيجية و التنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد التاسع.
- **جمام محمود**، (جوان 2009)، " الإصلاح الضريبي في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية"، مجلة العلوم الإنسانية – بحوث اقتصادية"، المجلد ب العدد 31، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
- **عبد الله قوري يحيى**، "آثار صدمات السياسة المالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1970-2012 باستعمال نماذج SVAR"، les cahiers du cread N^0 113-114.
- **قدي عبد المجيد**، (2002)، " النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة"، الملتقى الوطني الأول حول "الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"، جامعة البليدة.
- **كمال رزيق وسمير عمور**، " تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الخامس.

التقارير:

- **بنك الجزائر**، (2017)، " التقرير السنوي 2016: التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر".

- **بنك الجزائر**، (ديسمبر 2018)، " حوصلة حول التطورات النقدية و المالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018".

المراجع باللغة الأجنبية:

Articles :

- **Naeem Akram and Ihtsham Ul Hak Padda**, (2009), The impact of tax policies on economic growth: evidence from South-Asian economies", the Pakistan development review.
- **Branimir Kalas**, (2017), « Estimating the impact of taxes on the economic Growth in the united states", economic themes 55(4), De gruyter open. https://www.researchgate.net/publication/322719218_Estimating_the_Impact_of_Taxes_on_the_Economic_Growth_in_the_United_States, (page consulting : 22-06-2018).
- The global competitiveness report 2016-2017.

Site

- https://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960/.
- http://data.albankaldawli.org/country/algeria